الديمقراطية التشاركية وخلق الثروة : دراسة في المفاهيم والعلاقة

Participatory democracy and wealth creation: study about concepts and relationship

د حريزي زكرياء[1]

Harizi zakaria [1]

[1] جامعة محمد بوضياف. المسيلة، zakaria.hrizi@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 10/12/ 2023 تاريخ القبول: 11/22/ 2023 تاريخ النشر: 2024/01/01

ملخص :

تعتبر الديمقراطية التشاركية نموذج جديد يتضمن مجموعة من الميكانيزمات لتحسين مستوى ودرجة مشاركة المواطنين في تسيير شؤونهم مما يعزز فرص خلق الثروة التي تؤدي إلى رفاه المجتمع الذي يعتبر القلب النابض، والذي من أجله تقوم كل مخططات التنمية. ونظرا لدرجة التطور الكبير الذي عرفته مؤسسات الدولة، فقد أصبح من الضروري في عالم ما بعد الحداثة أن تعمل الدولة بكل مؤسساتها على بناء وتفعيل الديمقراطية التشاركية التي سوف تكون القاطرة التي تسعى لاستحداث آليات جديدة لخلق الثروة، والذي يبقى الغاية الكبرى من كل برامج التحديث والتنمية.

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية التشاركية، خلق الثروة.

Abstract :

Participatory democracy is considered a new model that includes a set of mechanisms to improve the level and degree of citizens' participation in the management of their affairs, which enhances opportunities for creating wealth that leads to the well-being of society, which is considered the beating heart and for which all development plans are based. Given the degree of great development witnessed by state institutions, it has become necessary in the post-modern world for the state to work with all its institutions to build and activate participatory democracy, which will be the locomotive that seeks to Creating new mechanisms for creating wealth, which remains the greatest goal of all. Modernization and development programs.

Key words : Participatory Democracy, Wealth Creation

المؤلف المرسل: حريزي زكرياء

1- مقدمة:

لم يعرف تاريخ الفكر السياسي، و لا معجم مصطلحات و مفاهيم علم السياسة كلمة شغلت دلالتها اهتمام جمهور الباحثين و صانعي السياسة في العالم حتى أصبحوا لا ينامون و لا يستيقظون إلا عليها ، مثل كلمة "الديمقراطية التشاركية "، و هذا منذ عقود من الزمن ، إلا أن الملاحظ خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين ،هو أن الاهتمام بقضية الديمقراطية التشاركية أصبح كبيرا ، و يرجع هذا كله إلى كون العالم يجتاز مرحلة حاسمة في تطوره الحضاري بشكل عام هذا من جهة ، و من جهة أخرى أصبح العالم قرية صغيرة ، فما يحدث في الشرق أو في الغرب أو في أي جزء من العالم تجد له أصداء سريعة في الأجزاء الأخرى.

فالحديث عن الديمقراطية التشاركية هو الحدث البارز الذي يسجل حضوره الدائم في مختلف النقاشات و الأحاديث الدائرة في الأوساط الأكاديمية والسياسية والاقتصادية، كونها تعتبر شكل جديد في إدارة نظام الحكم خاصة على المستوى المحلي، حيث أصبحت إحدى أهم ركائز العمل الفعال في إعداد وتنفيذ وتقييم برامج عمل الجماعات المحلية، وكوسيلة جديدة تفترض إعادة تنظيم العلاقات بين كل الشركاء المحليين على أساس التشارك والتوافق والتعاقد، وذلك من أجل المساهمة الفعلية في إعداد وتفعيل وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية والبرامج التنموية (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، الثقافية...الخ)، ومن ثم فهي تعتبر بهذا شكل من أشكال الرقابة الشعبية والمجتمعية على صانع القرار العمومي، ومدخلا أساسيا لتحقيق الحكامة في تدبير الشأن العام، الأمر الذي يدفع إلى إعادة تأسيس قواعد اللعبة السياسية وفق مبادئ وأسس جديدة، كالشفافية والمساءلة والمحاسبة وإتاحة الوصول للمعلومات للجميع، مما يجعل من مقاربة الديمقراطية التشاركية أسلوبا ومدخلا تدبيري جاد وفعال يختلف عن الديمقراطية الكلاسيكية من أجل خلق الثروة سواء على المستوى المحلي أو الوطني.

من هذا المنطلق تحاول هذه الورقة البحثية الإجابة على الأسئلة التالية: ما هو مفهوم الديمقراطية التشاركية وخلق الثروة؟ ما هي العلاقة بينهما؟ وكيف تساهم ميكانيزمات الديمقراطية التشاركية في خلق الثروة؟

2: الديمقراطية التشاركية براديغم جديد لخلق الثروة (تأصيل مفاهيمي)

تعريف الديمقراطية التشاركية

تعتبر الديمقراطية التشاركية من بين المفاهيم التي ظهرت نتيجة بروز متغيرات سياسية واقتصادية ومطالب اجتماعية جديدة كشفت عن محدودية الديمقراطية التمثيلية، نظرا لتشعب المشاكل على جميع المستويات وتزايد أعباء تدبير السياسات العمومية، وهو ما جعل من

الديمقراطية التشاركية جزء من الفلسفة الجديدة القائمة على منح " البعد المحلي والجهوي" مكانة أساسية في هذا التدبير واعتباره محطة استراتيجية في إعادة هيكلة السياسات العمومية وترشيدها وتجويدها وذلك من خلال إشراك مختلف الفاعلين **(جهيدة ركاش وإلباس قسايسية، 74 (2019): ص ص، 159، 160).**

كل ما سبق يؤكده كل من الكاتبين "بريس كارينغتن" Bruce Carrington ، و"باري تروين" Barry Troyna عندما قالا بأن الديمقراطية التشاركية تتفوق نظريا على كل النظم الشمولية و أنها الوحيدة التي تحفظ كرامة و قيمة الفرد ، كما تقوم بمساعدة الحكومة على إيجاد الحلول للأزمات عن طريق إشراك المواطنين في صنع القرار **(bruce carrington and barry troyna,1988, p ,43).**

كما يقول المفكر العربي السوري " مطاع الصفدي" عن الديمقراطية التشاركية بأنها جاءت بالتصحيحين النظري و العملي اللذين افتقرت إليهما كثيرا الديمقراطية التمثيلية ، فمن جهة المفهوم أصبحت الديمقراطية التمثيلية تشكو من صيغة التمثيل أصلا من جراء اختزال المجموع العددي الأكبر (المواطنون) من الناخبين في القلة القليلة من النواب، مما يجعل كلا من طرفي العملية التشريعية في حال من العزلة المتفاقمة عن الآخر حتى أمست المجالس النيابية أشبه بمؤسسات مستقلة ترعى مصالح أفرادها **(مطاع صفدي، www.alquds.co.uk)**، إذا و حسب اجتهاد الباحث فإن ما نفهمه من كلام مطاع الصفدي هو أن الديمقراطية التشاركية قد استغلت نقاط الضعف الموجودة على مستوى الديمقراطية التمثيلية لتوسيع نطاق المؤيدين لها و المهتمين بها.

و أما ريان فوت Rian voet في كتابها " النسوية و المواطنة" فرأت بأن الديمقراطية التشاركية الكاملة كما وصفتها تتطلب قدرا كبيرا جدا من العمل التطوعي من كل مواطن عادي (تفعيل دور جمعيات المجتمع المدني) ، و ليس بإمكانها أن تفسح مجالا لقرار سريع و فعال و الأكثر من هذا حسب ريان أن المواطنين العاديين لا يملكون تقييما ذا كفاءة في كل المجالات (المواطن ليس بديل للحكومة) ، و لكن حتى يكون القرار ملائما ورشيدا ، ينبغي على صناع القرار استشارة الناس المعنيين بهذه السياسة **(أيمن بكر سمر الشيشكلي ،2004، ص،195).**

كما أن المدافعين عن الديمقراطية التشاركية يعرضون أسبابا عدة تؤكد إيمانهم بصلاحيتها ووجوب العمل بها من قبل الحكومات، وأول هذه الأسباب أن النشاط السياسي للمواطن يجعله إيجابيا واجتماعيا في نفس الوقت، وثانيها أن دخول المواطن في اللعبة السياسية و المشاركة فيها يحد من نفوذ و هيمنة بعض النخب، وأهم هذه الأسباب هو أن المواطنون لا يحكمون أنفسهم

بأنفسهم فعلا إن لم يشاركوا مباشرة في سن القوانين و رسم السياسات التي من شأنها أن تعزز من فرص خلق الثروة **(هايل عبد المولى طشطوش ، www.ahewar.org)**.

وفي الأخير فإن الديمقراطية التشاركية ما هي إلا نظام لخلق الفرص لجميع المواطنين(رجال و نساء) على قدم المساواة، لتقديم مساهمات قيمة في رسم السياسات العامة و صنع القرار، وتهدف الديمقراطية التشاركية إلى زيادة الشفافية، والمساءلة، والفهم، والاحتواء الاجتماعي في شؤون الحكومة ، كما أن نجاحها متوقف على مدى مشاركة الحركة الجمعوية في الشأن العام .

ووفق هذا السياق فإن الديمقراطية التشاركية تتمحور حول أربعة عناصر أساسية هي كالتالي:

الإعلام: يتمثل في وصول المواطنين للمعلومة المتعلقة بتسيير شؤونه بسهولة، وتعتبر مرحلة أولية لكل إجراء أو عمل تشاركي مثل عملية خلق الثروة.

الاستشارة: وتتمحور حول قيام الإدارة المحلية أو المركزية بإعلام المواطنين حول قضايا ومشاريع محددة، وفي نفس الوقت تطلب منهم الإدلاء بآرائهم ومنح مقترحاتهم بصورة مسبقة، ويمكن استخدام الاستشارة لإقرار اقتراح الإدارة أو إبطاله، وتتولى الجهة صاحبة القرار تنظيم الاستشارة وتبليغ نتائجها للأشخاص الذين تمت استشارتهم.

التشاور: تقوم الإدارة المحلية أو المركزية بإجراء حوار مع المواطنين على شكل تجمعات وملتقيات، حيث تعلم المواطنين بمشروع أو بقرار يجب اتخاذه، كما يمكنهم اقتراح مشاريع أفكار وإبلاغ أصواتهم، وبذلك سيسمح هذا التشاور بإدماج المواطنين والفاعلين بشكل مباشر وأكثر فعالية في مسار إعداد القرار عندما يتعلق الأمر بمشروع إنتاجي يؤدي إلى خلق الثروة التي ستعود بالرفاه والاستقرار لأفراد المجتمع.

اتخاذ القرار وفق منظور مشترك: تتخذ الإدارة المحلية أو المركزية مع المواطنين قرارات مشتركة حول بعض المسائل خاصة تلك المرتبطة بالمجال التنموي والاجتماعي، ويمكن أن تأخذ هذه الشراكة في القرار شكلين:

- **الإنتاج المشترك أو الشراكة:** وفي هذا الشكل يتم إعداد المشروع بشكل مشترك، حيث يشارك المواطنون في جميع مراحل المشروع ويبلورون الحلول سويا.
- **التفويض:** وهنا تقوم الإدارة المحلية أو المركزية بتفويض جزء من سلطاتها لصالح المواطنين، وتعتبر قراراتهم في هذا السياق قابلة للتطبيق. **(جهيدة ركاش وإلباس قسايسية، 74 (2019): ص ص، 161، 162).**

تعريف خلق الثروة

الثروة تشير إلى الشيء الثمين ماديا أو معنويا، كما تعد الثروات من أساسات قيام الأمم وبقائها. كالثروات المعنوية التي تتضمن القراءة والتعليم وغيرها. في حين أن الثراء هو امتلاك الثروة، والثري مالكها. أما الغنى فهو الاستغناء عن الغير ويجمع الغني ما بين الاستقلالية والثراء (**https://ar.wikipedia.org/wik**).

فالثروة :(Wealth) هي مصطلح يشير في علم الاقتصاد إلى تراكم الموارد الاقتصادية النادرة، ويقيس قيمة جميع الأصول المملوكة لشخص أو مجتمع أو شركة أو دولة، وتُحدد الثروة من خلال أخذ القيمة السوقية الإجمالية لجميع الأصول المادية وغير المادية المملوكة، ثم طرح جميع الديون (**غادة حلايقية، https://mawdoo3.com**).

كما تعرف الثروة بأنها وفرة في الموارد القيّمة أو المواد والممتلكات ذات القيمة أيضا، ويعرف الفرد أو المجتمع أو المنطقة أو البلد التي تمتلك وفرة من هذه الممتلكات أو الموارد للصالح العام بالأثرياء، لكن تميز المصطلحات الاقتصادية بين الثروة والدخل، فالمفهوم الحديث للثروة له أهميته في جميع المجالات الاقتصاديّة، ومن الواضح ذلك بالنسبة لاقتصاديات النمو واقتصاديّات التنمية، ومع ذلك فإنّ معنى الثروة يعتمد على المفهوم الأعمّ، إذ يمكن للاقتصاديّين أن يعرّفوا الثروة بأنها أي شيء ذو قيمة، وذلك يستحوذ على الطبيعة الذاتيّة للفكرة، وعلى فكرة أنّها ليست مفهوماً ثابتاً.

وفي هذا السياق فقد أكد مختلف الباحثين أن هناك تعريفات ومفاهيم مختلفة للثروة ومنها أنها يمكن أن تكون عمليّة معياريّة ذات آثار أخلاقيّة مختلفة، حيث غالباً ما ينظر إلى تعظيم الثروة على أنه هدف أو يعتقد أنّه مبدأ معياري من تلقاء نفسه، وفي هذا الإطار فقد وصف آدم سميث الثروة في كتابه (ثروة الأمم) بأنّها: الإنتاج السنويّ للأرض والعمل في المجتمع، وهذا الإنتاج هو الأبسط والذي يرضي احتياجات الإنسان الذي يرجو منه الفائدة. في الاستخدام الشعبيّ يمكن وصف الثروة بأنّها وفرة في البنود ذات القيمة الاقتصاديّة، أو حالة السيطرة، أو حيازة، وعادة ما تكون في شكل المال أو العقارات أو الممتلكات الشخصية، والشخص الذي يعتبر ثريا أو غنيا هو شخص تراكمت لديه ثروة كبيرة تزيد عن ثروات الآخرين في مجتمعهم أو ضمن مجموعة مرجعيّة واحدة. تعريف الأمم المتحدة للثروة إنّ تعريف الأمم المتّحدة للثروة هو تعريف شامل إذ إنّه إجراء نقديّ يشمل مجموع الصول الطبيعيّة والبشرية والمادية، ويشمل رأس المال الطبيعي، كالأراضي والغابات وموارد الطاقة والمعادن، أما رأس المال البشريّ فهو تعليم السكّان ومهاراتهم، ويشمل رأس المال الماديّ كالمصنع، والآلات والمباني والبنية التحتيّة. مفهوم الثروة زمنياً إنّ

مفهوم الثروة يختلف أيضاً عبر الزمن، وقد أدّت الاختراعات الحديثة الموفّرة للعمالة وتطوير العلوم إلى تحسّن كبير في مستوى المعيشة في المجتمعات الحديثة، حتّى بالنسبة لأفقر الناس. إنّ هذه الثروة النسبيّة عبر الزمن تنطبق أيضاً على المستقبل، وبالنظر إلى هذا الاتجاه من التقدّم البشريّ، فمن الممكن أن يُعتبر مستوى المعيشة الذي يتمتع به غني اليوم فقيرا بالنسبة للأجيال المقبلة، وأكد التصنيع على دور التكنولوجيا، وتمت أتمتة العديد من الوظائف، واستبدلت الآلات مكان العمال، بينما أصبح العمال الآخرون أكثر تخصصا، أصبح التخصص العمالي حاسما للنجاح الاقتصادي، ومع ذلك أصبح رأس المال المادي كما أصبح معروفا اليوم يتألف من رأس المال الطبيعي، ورأس المال الأساسي **(غادة حلايقية، https://mawdoo3.com).**

ومن أنواع الثروة: الثروة المالية ، الثروة الاجتماعية، ثروة الوقت: الثروة الجسدية، وبالتالي يمكن للجميع تحقيق أنواع الثروة الأربعة في حياتهم، لكن يجب العثور على النوع الصحيح من التوازن فيما بينها، إذ تتطلب جميعها سنوات من الممارسة والتفاني والتفاهم والتعلم(**https://hbrarabic.co**).

3 - علاقة الديمقراطية التشاركية بخلق الثروة

إن العلاقة التي تربط الديمقراطية التشاركية بخلق الثروة حسب رأي الباحث هي علاقة وثيقة، إذ لا يمكن الحديث عن خلق الثروة في غياب الديمقراطية التشاركية التي تركز على تطوير نظم سياسية تعمل على تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص في مشاركة المواطنين في صنع القرار وتسيير شؤونهم .

وبالتالي تعتبر الديمقراطية التشاركية نهجًا جديدًا في السياسة يهدف إلى ضمان مشاركة جميع المواطنين في صنع القرارات الحكومية وتحقيق العدالة الاجتماعية. يعتمد هذا النهج على تعزيز الحوار والمشاركة الفعالة للمواطنين في صياغة السياسات واتخاذ القرارات المهمة خاصة ما تعلق منها بالسياسات التنموية الهادفة لخلق الثروة.

من جانبه، يركز مفهوم خلق الثروة على كيفية توزيع الموارد والفرص الاقتصادية بطريقة تعود بالفائدة على جميع أفراد المجتمع. يهدف خلق الثروة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز مستوى المعيشة للجميع، بدلاً من تراكم الثروة والفوائد في أيدي القلة القليلة.

كما لا يمكن الحديث عن الديمقراطية التشاركية في غياب أو انعدام المشاركة السياسية الفعلية والحقيقية التي تعتمد على المقاربة التشاركية التي تعتبر أساس الفعل التنموي الخالق للثروة، فالمشاركة السياسية هي حق من حقوق المواطنين يجب تجسيده عمليا في أرض الواقع و يقوم به المواطنون الذين بلغوا سن الرشد للمشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية، إما من

خلال التأثير على صناع القرار أو المشاركة المباشرة في صنع القرارات واتخاذها، وبذلك تكون صيرورة المشاركة السياسية حقا للمواطنين يعبر عن مرحلة تطور الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية **(جمال أبو شنب،1998، ص،243)**، وبالتالي نخطو خطوة نحو تأسيس الديمقراطية التشاركية على الوجه الصحيح دون استعمال قشور التغيير وترك اللب.

فالبناء الديمقراطي يرتبط ارتباطا وثيقا باليقظة السياسية للمواطنين وتنامي وعيهم الوطني والاجتماعي، كما تتوقف جدية ممارستهم الديمقراطية على مدى حضورهم الفاعل وشراكتهم الايجابية في جدليات العمل السياسي وديناميات العمل العام كذوات مستقلة فاعلة لا كموضوعات مسيرة منفعلة، أي كمواطنين نشطاء فاعلين لا مجرد رعايا هامشيين أو مغتربين**(إسماعيل علي سعد و السيد عبد الحليم الزيات،2003، ص،345)**.

فالحديث عن الديمقراطية كمصطلح جاف هو عبارة عن حقنة مسكنة لمواطن الألم ،إن لم يصاحبها مشاركة فعلية للمواطنين في الحياة السياسية وعدم ترك دفة الحكم في أيدي فئة قليلة تتخذ القرارات وتوجه مستقبل المجتمع بما يخدم مصالحها الخاصة ،والسواد الأعظم من المجتمع يعيش حياة الاغتراب السياسي كما يحدث في الوطن العربي اليوم ،حيث نجد أن المواطن العربي عازف كل العزوف عن المشاركة السياسية ، والتي تعتبر شكلا من الأشكال التي امتزج فيها مفهوم الديمقراطية و الديمقراطية التشاركية بواقع المعطيات الاجتماعية والتراثية والسياسية لبعض الأقطار في العالم السياسي .

لذلك ارتبط الحديث عن المشاركة السياسية تاريخيا بالحديث عن الديمقراطية فكل منهما يشير إلى الآخر والعكس ، بل أبعد من ذلك جاءت صياغة العقلية الديمقراطية لتصف وضعا كان سائدا في المشاركة المباشرة للمواطنين في صياغة القرار السياسي وإدارة أمور الدولة ،فهي أي - المشاركة السياسية -الحلقة التي تربط بين الفرد كعضو في الجماعة والفرد كمواطن سياسي فالفرد بمشاركته في فعاليات الحياة السياسية المرتبطة بمجتمعه يكون قد حقق ان لم نقل أثبت وجوده كمواطن ايجابي في مجتمعه**(حورية بقدوري،2007، ص،55)**.

في الأخير يمكن أن نقول أن المشاركة السياسية هدف ووسيلة في نفس الوقت ،فهي هدف لأن الديمقراطية التشاركية السليمة والحقيقية ترتكز عليها ،ووسيلة لأن عن طريقها يتذوق الناس أهميتها ويمارسون طرقها وأساليبها وتتأصل فيهم عاداتها وتصبح جزء من ثقافتهم وسلوكهم **(حورية بقدوري ،2007، ص،55)**.

كما أن المشاركة السياسية ميكانيزم عمل النظام السياسي الديمقراطي لخلق الثروة، من خلال التعرف على آراء ومطالب الجمهور لأخذها بعين الاعتبار عند صياغته لقراراته، وهي أداة بيد الجمهور لضمان تحقيق مطالبه .

والديمقراطية التشاركية وخلق الثروة مبدأين وهدفين في نفس الوقت من أهم مبادئ وأهداف الدولة الوطنية الحديثة، مبدأين يمكننا أن نميز في ضوئهما الأنظمة الوطنية الديمقراطية ذات الاقتصاد القوي المبني على الشراكة بين جميع الفواعل في الدولة والتي تقوم على المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات، من الأنظمة الاستبدادية، الشمولية أو التسلطية المتخلفة اقتصاديا،والتي تقوم على الاحتكار، احتكار السلطة وامتيازاتها المفسدة، واستخدامها بما يحفظ مصالحها ويعطل قاطرة التنمية في جميع المجالات ويرهن مشروع خلق الثروة **(رفيق محمود المصري،2010، ص،210)**.

وفي الأخير نقول أن هناك علاقة وطيدة بين الديمقراطية التشاركية وخلق الثروة، فكلما تراجعت الأولى غابت الثانية وكلما زادت مساحة الأولى زادت مساحة الثانية .

4- دورمستلزمات البناء الديمقراطي التشاركي في خلق الثروة

ليست هناك حدود نهائية أو محددات قطعية منظمة لشؤون الاجتماع الإنساني بعامة والحياة السياسية بوجه خاص ، ومن ثم لا يمكن الزعم بأن هناك مستلزمات بذاتها لابد من توافرها كي يستوي البناء الديمقراطي التشاركي وتتعين خصائصه ،وإنما ثمة مؤشرات عامة ينم وجودها عن احتمال قيام نسق ديمقراطي سليم بنية و ممارسة، ولا ينفي هذا بطبيعة الحال إمكانية التجديد أو استحداث البدائل التي من شأنها كفالة استمرار نسق سليم بنية و ممارسة ،ولا ينفي هذا بطبيعة الحال إمكانية التجديد أو استحداث البدائل التي من شأنها كفالة استمرار النسق الديمقراطي وضمان تطوره **(إسماعيل علي سعيد والسيد عبد الحليم الزيات،2003، ص ص،336، 337)**، وإذا كان لنا أن نشير في هذا الصدد إلى ما يمكن أن نعتبره من قبل المستلزمات الأساسية لبناء الديمقراطية والتي من شأنها خلق الثروة فإننا نخص بالذكر مؤشرات تأكيد سيادة الشعب و سلطته ، التعدد التنظيمي المفتوح ،تعميق مفهوم المواطنة، تحقيق العدالة الاجتماعية ، التداول على السلطة ، و هي كالتالي :

تأكيد سيادة الشعب وسلطته : وهذا يعني أن الشعب هو صاحب السيادة ومصدر السلطة والشرعية ، وبالتالي فإن الحكومة مسئولة أمام ممثلي المواطنين، و هي رهن إرادتهم ، كما لهم الحق في مراقبة تنفيذ القوانين بما يصون حقوقهم العامة و حرياتهم المدنية**(إبراهيم لونيسي،2004، ص،16)**، ومن تم فقد أصبح المفهوم التقليدي للانتخاب متجاوزا ولم يعد دور

المواطن مقتصرا على الإدلاء بصوته في الانتخابات لاختيار ممثليه في المؤسسات المنتخبة على المستويين الوطني والمحلي، بل من الضروري ضمان استمرارية مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات والسياسات العمومية بشكل دائم ومستمر والذي من شأنه تفعيل مبدأ السيادة الشعبية وتكريس حكم الشعب.

كما يعتبر تأكيد سيادة الشعب وسلطته مستلزم ضروري لخلق الثروة وذلك من خلال منح الشعب السيادة الكاملة في صنع القرارات الاقتصادية وإدارة الموارد العامة والتحكم في مصيرهم الاقتصادي، وكذا التعبير عن آرائهم وأفكارهم والمساهمة في تحديد الأولويات الاقتصادية وتوجيه الاستثمارات وتطوير السياسات الاقتصادية. وفقًا لاحتياجات المجتمع المحلي، كما يعزز تأكيد سيادة الشعب وسلطته مبدأين أساسيين في الحكم الراشد وهما الشفافية والمساءلة. التي يتمكن من خلالها المواطنون من مراقبة استخدام الموارد العامة والتحقق من أنها تستخدم بطريقة عادلة وفعالة. وفي حالة وجود أي انتهاكات أو فساد، يمكن للشعب أن يطالب بالمساءلة واتخاذ الإجراءات المناسبة والتي من شأنها تعزيز فرص خلق الثروة.

التعدد التنظيمي المفتوح :أي حرية تشكيل الأحزاب والمنظمات والجمعيات السياسية دون قيد وهي آلية متعلقة بالنظام الحزبي**(عبد الرزاق عيد و محمد عبد الجبار ،2000، ص،141)**، وتعتبر واسطة بين الحاكم والمحكوم ، وتحد من احتكار السلطة من طرف فئة معينة، وهذا ما سوف يساهم في عملية خلق الثروة من خلال تعزيز الديمقراطية وحكم القانون، تعزيز الحوكمة الجيدة، تعزيز حقوق الملكية وحرية المبادرة، وتعزيز الاستقرار الاجتماعي والسلم الاجتماعي.

تعميق مفهوم المواطنة : وهو مؤشر مهم لخلق الثروة ، فالمواطنة هي شعور دائم ولصيق بالفرد يجعله ملتزما بالمسؤولية اتجاه الغير الذي يقاسمه العيش على أرض واحدة. هي الوطن الذي يوفر له مساحة من الحرية والإبداع في جو مملوء بالأمان والاستقرار والنظام وبالتالي ينم لدى هذا الفرد شعور يدفعه إلى الاجتهاد والعمل على سلامة هذا الوطن واستقراره ووحدته واندماجه كما أنها تمكن الفرد من الحصول على قدرات مادية ومعنوية تؤهله للمشاركة في انجاز مهام المواطنة كالمشاركة في فعليات الحياة السياسية والتنموية**(Bertrand badie, 1984, p, 04)**، وهذا ما ينعكس إيجابا على عملية خلق الثروة، وذلك لا يتجسد إلا من خلال الاستثمار في التعليم والتدريب، المشاركة في تعزيز مبادئ الديمقراطية التشاركية، العمل الجاد والمثابرة، دعم الأعمال الصغيرة والمتوسطة، والالتزام بالضرائب والقوانين باعتبارها أحد أهم مصادر خلق الثروة.

تحقيق العدالة الاجتماعية: التي تشكل الشق الاقتصادي للديمقراطية والديمقراطية التشاركية لما تتضمنه من عدالة توزيع الثروات وعائدات النمو، وهذا عكس ما يحدث في الدول التسلطية ،التي تتميز بانعدام العدالة التوزيعية لأنها تستبعد القوى الاجتماعية من عملية توزيع الثروات ، لذا فالطبقات المحرومة سياسيا هي كذلك محرومة اقتصاديا ، ومع انتشار الحرمان واتساع دائرة الفقر ،لا معنى للحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان، ذلك أن المساواة والعدالة الاجتماعية**(عبد النور بن عنتر وآخرون،2004، ص،72)**، تعدان مستلزمين أساسيين من مستلزمات البناء الديمقراطي التشاركي. الذين يساهمان في خلق الثروة، وذلك من خلال تعزيز الاستقرار الاجتماعي الذي يعتبر عنصر هام وشرط من شروط خلق الثروة فالبيئة الغير مستقرة لا يمكن أن نخلق فيها ثروة، وكذا زيادة القدرة الشرائية للفقراء باعتبارهم اليد العاملة للمستثمر، تعزيز المشاركة الاقتصادية ومنح فرص المشاركة للجميع بشكل متساوي.

التداول على السلطة: والذي يعني أن الوصول إلى السلطة أو التنحي عنها رهن بإرادة المحكومين ،وهي بالتالي ترفض نظرية احتكار الحكم من قبل الحزب الواحد أو الفرد الواحد ، كما تمنع استخدام القوة العسكرية للاستيلاء على السلطة إلا ما كان دفاعا عن النفس، والإيمان بحق المجتمع المدني في اختيار حاكميه على مستوى السلطة التنفيذية أو اختيار ممثليه على مستوى السلطة التشريعية .

5- الخاتمة:

كخلاصة عامة للدراسة التي قمنا بها نستنتج بأن الديمقراطية التشاركية تعتبر أحد أهم ركائز البناء المؤسساتي للدولة، بل وعمادها الرئيسي الذي يحفظ تماسكها، والتي من خلالها تتم عملية خلق الثروة، بالتالي نقول أن هناك علاقة وطيدة بين الديمقراطية التشاركية وخلق الثروة، بحيث كلما تراجعت الأولى غابت الثانية وكلما زادت مساحة الأولى زادت مساحة الثانية . وفي الأخير فإن هذه المؤشرات جميعا وإن كانت تدل فيما هو متعارف عليه عن احتمال توافر بناء ديمقراطي تشاركي راسخ القواعد والمبادئ في هذا المجتمع أو ذاك، وتمثل في نفس الوقت أهم ميكانيزمات خلق الثروة،إلا أن هذه المؤشرات ليست ثابتة وإن قيام الديمقراطية التشاركية وفق أسس وقواعد أخرى وارد في كل المجتمعات، وإن ظلت الديمقراطية التشاركية وخلق الثروة على الرغم من ذلك مطلبا مرغوبا فيه وغاية مأمولة، خاصة بالنسبة للدول العربية التي لا مفر من انتقالها من عالم التخلف إلى عالم الديمقراطية والحرية والتقدم والرقي والرفاه .

6 - قائمة المراجع :

1- إسماعيل علي سعد و السيد عبد الحليم الزيات, المجتمع و السياسة (الأزاريطة: دار المعرفة الجامعية,2003) .

2- إبراهيم لونيسي ، " التجربة الديمقراطية في الوطن العربي (الجزائر نموذجا) 1952-1992"،(أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، قسم التاريخ ، جامعة الجزائر،2004).

3- هايل عبد المولى طشطوش،" الديمقراطية كشكل من أشكال الحكم"، تم تصفح الموقع: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=94705.2023/10/04

4- مطاع صفدي ، " مع الانتخابات ءتودع فرنسا عصر الرئاسيات الرسالية " ، تم تصفح الموقع يوم : 2009/10/12

http://www.arabrewal .org /debat/ articles/2854/1/html .

5 - أيمن بكر سمر الشيشكلي ، مترجما ، النسوية والمواطنة،(القاهرة : المجلس الأعلى للثقافة ،2004) .

6 - " تعريف الثروة"، موقع ويكيبيديا، تم تصفح الموقع يوم: 2023/07/02، https://ar.wikipedia.org/wik

7 - غادة حلايقية، " ما معنى الثروة"، تم تصفح الموقع يوم: 07/01/ 2023، https://mawdoo3.com

8 - " المفاهيم الإدارية"، تم تصفح الموقع يوم: 12/02/ 2022، https://hbrarabic.com

9 - جمال أبو شنب ، الصفوة العسكرية في دول العالم الثالث (الإسكندرية:دار المعرفة الجامعية 1998).

10- حورية بقدوري,"المشاركة السياسية للطالبات في الجزائر- دراسة ميدانية حول المشاركة السياسية لطالبات كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية بالجزائر"(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الإجتماع السياسي ، قسم علم الإجتماع ، جامعة الجزائر ، 2007/2006).

11 - رفيق محمود المصري ،"المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية –مستوياتها و معوقاتها-""، مجلة الشارقة للعلوم الاجتماعية و الإنسانية 1(2010).

12 - عبد الرزاق عيد ومحمد عبد الجبار، الديمقراطية بين العلمانية و الإسلام،(بيروت ودمشق : دار الفكر المعاصر ودارالفكر،2000).

13- عبد النور بن عنتر وآخرون ، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،2004).

14 - جهيدة ركاش وإلباس قسايسية ،" الديمقراطية التشاركية كآلية لتجسيد التنمية المحلية المستدامة في الجزائر دراسة في برنامج capdal"، مجلة دراسات 74 (2019).

15 - bruce carrington and barry troyna ,children and controversial issues , strategies for the early and middle years,(the falmer press,1988).

16- Bertrand badie ,Le développement politique(paris: économica,3e édition 1984).